الفصل الخامس

الباب الأول
صفات النسابة

أن لعلية طالب علم النسب . آداباً وصفات لا بدّ أن يتحلى بها من يهتم بالأنساب، ورذائل لا بدّ أن يتجنّبها، لينال الأجر والثواب من الله جلّ شأنه . من جراء بيانه للأحكام الشرعية وحفظه للمصالح العامة لهذه الأسرة أو القبيلة. فهو مطالب بأن يحسن النية ويصلح الطوية.

وأن آداب طالب علم النسب هي آداب طالب العلم الشرعي ومنها: الإخلاص، والتقوى، والصدق، والأمانة، والتواضع، والتلقي عن الثقات، والدفاع عن الدين والذبّ عنه. فإما أن يكون هذا العلم ممن يرفعه الله به نتيجة صدقه وإخلاصه وتواضعه، أو يضعه لفقد ما ذكر[1]. قال أيوب السختياني[2]: إن قوماً يريدون أن يرتفعوا، فيأبى الله إلا أن يضعهم، وآخرين يريدون أن يتواضعوا، فيأبى الله إلا أن يرفعهم[3].

وصفات النسّابة: أن يكون متمسكاً بتعاليم دينه الحنيف، ومشهود له بالاستقامة. وما أجمل ما قاله ابن الطقطقي[4]: يجب أن يكون النسّابة تقياً لئلا يرتشي على الأنساب، وصادقاً لئلا يكذب في النسب فينفي الصّريح ويثبت اللصيق، ومتجنباً للرذائل والفواحش ليكون مهيباً في نفوس الخاصة والعامة، فإذا نفى أو أثبت لا يعترض عليه، وأن يكون قوي النفس لئلا يرهب من بعض أهل الشوكة فيأمره بباطل أو ينهاه عن حق، فإن لم يكن قوي النفس زلّت به قدمه[5].

إضافة لما سبق: يفضّل أن يكون لديه ثقافة عامة واطلاع بالأحداث التاريخية، والسِيَر، والتراجم، والمشجرات، والمبسوطات القديمة وأمهات كتب الأنساب في مراحلها الزمنية المختلفة لدربة سبطا رسول الله ﷺ الحسن والحسين رضي الله عنهما. وذلك ليوصل بين أجدادهم وأصولهم التي انحدروا منها، وأن يستعين بمن له سعة اطلاع ودراية بهذا الصدد ليكون رأيه جازماً

---

(١) «الأشراف، في معرفة المعنيين بتدوين أنساب الأشراف»: الشريف إبراهيم بن منصور الهاشمي الأمير، ص٣٩.
(٢) هو أيوب بن أبي تميمة، واسمه كيسان، التابعي الإمام الثقة، أخرج له البخاري ومسلم، وكذا في «السنن الأربعة».
(٣) «الطبقات الكبرى» ١٨٣/٧، «الثقات» ٥٣/٦، «تهذيب الكمال» ٤٥٧/٣.
(٤) هو السيد الشريف محمد بن تاج الدين علي بن محمد.. الحسني، توفي سنة ٧٠٩، له: «الأصيلي في أنساب الطالبيين»، «الفخري».
(٥) «الأصيلي في أنساب الطالبيين»: لابن الطقطقي محمد تاج الدين علي طباطبا، ٤٣.

لتوثيق نفي النسب أو اثباته. كما يجب أن يبتعد عن كلمة (يُحكى أو يُقال) متخذاً من اصطلاحات النسّابين نبراساً لعمله كونها تتمشى مع علم الأنساب والذي هو علم فاضل يجعل لمن يدّعي الانتماء لهذا النسب بذل المزيد من الجهد للبحث والتوثيق لنسبه فيما يدّعيه. وهناك مقولة في حسن اختيار اللفظ الذي يؤدي الى ايصال المعلومة للأدعياء بأن يقال لمن فقد احدى عينيه، بأن عينه مغمضة الا أنه يعلم أن عينه لم تكن مغمضة بل لم يرى بها. ومن هذه المقولات: من نسب نفسه لغير جدوده فهو ابن الجد المجهول.

ومن الصفات المستحسنة للنسّابة أن يكون جيد الخط، فإن كتابة النسب تسجيراً أو مبسوطاً لا يليق بها الا الخط الحسن. وان الاستفاضة في البحث يثبت بها النسب المظنون. وعلى النسّابة أن يكون لديه دراية بآليات علم الأنساب، فلعلم الأنساب ثلاث آليات هي: المحقق، والمصادر، والعلوم المساعدة. وتتلخص في الآتي:

أولاً: المحقق:

يجب توافر العلم فيه بالمبادئ الاولية لعلم الأنساب ومصطلحاته، مع الوقوف على معرفة الفروع الرئيسية للأنساب.

ثانياً: المصادر:

هي كتب الأنساب، والطبقات، ومصنفات التاريخ، وكتب التراجم، اضافة الى الموسوعات، وسير العلماء والنبلاء، والأعلام، وبعض الكتب مثل كتاب «الأغاني» الذي يحرص مؤلفه على الحاق كل أديب بترجم له باصله. ومن أهم المصادر أيضاً وثائق النسب التي صيغت خصيصاً لحفظ الأنساب مثل: (المشجرات، والمبسوطات، والوثائق المخطوطة). وكذلك شهادات الميلاد، والوفاة، والزواج، والطلاق والتي تعتبر من المصادر الجزئية.

ثالثاً: العلوم المساعدة:

أما العلوم المساعدة في تحقيق الأنساب فعلى نوعين:

النوع الأول: علوم أساسية وهي التي لا يمكن لعالم الأنساب الاستغناء عنها مثل: اللغة، وقواعد الخط (لقراءة الوثائق)، والتاريخ (كأحداث، وكعلم نظري).

النوع الثاني: علوم فرعية نمنها: علم المواد المستعملة في كتابة الوثائق بواسطة التحليل الكيميائي، والكشف المجهري للتأكد من صحة الوثيقة ولمعرفة زمنها التاريخي[1].

---

(١) المرجع السابق، ص١١.

الباب الثاني
ثبوت النسب

لثبوت النسب عند النسابين عدة طرق يجب العمل بها:

١ ـ القاعدة الفقهية التي قد يأخذ بها النسّابة بعد التحقيق والتحقق والبينة هي: (الناس مؤتمنون على أنسابهم)[١]، الا أنه يجب على النسّابة ايضاح الحديث النبوي الشريف، وقد ورد فيه التحذير العظيم عن الانتساب الى غير الآباء.

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «**من انتسب إلى غير أبيه أو تولى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين**»[٢].

ولا ينسب لغير والديه استنكافاً منهما فإنه يستوجب اللعنة. قال عليه الصلاة والسلام: «**فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً**»[٣] (أي نافلة وفريضة). وبهذا التحذير العظيم يحتم على النسّابة التريث وتحري الدقة للبحث عن حقيقة صحة النسب أو نفيه بعد جمعه للأدلة الكافية التي تكون مهمته المنطبة وقت المثول بين يدي الله سبحانه وتعالى، فإما أن يؤجر أو يؤزر والله المستعان.

٢ ـ أما السيد محمد بحر العلوم فيقول: أن هناك ثلاثة طرق لدى النسابين لثبوت النسب:

أ ـ أن يرى النسّابة خط نسّابة موثوق به ويعرف خطه ويتحققه، فحينئذ اذا شهد خط النسّابة عمل عليه.

ب ـ أن تقوم عند النسابة البينة الشرعية وهي شهادة رجلين مسلمين حرّين بالغين يعرف عدالتهما بخبرة أو تزكية، فحينئذ يجب العمل بقولهما.

---

(١) «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»: العجلوني ٣٨٩/٢، ٤١٤، مقطع ٢٦٩٠، ٢٧٩٤، تحقيق القلاش.

(٢) «صحيح البخاري»: باب العلم والجهاد، و«مسلم» في الحج، و«مسند أحمد» ٨١/١، و«سنن الترمذي» برقم ٣١٢٨.

(٣) «سنن ابن ماجه»: كتاب الحدود ٨٧٠/٢، و«ابن حبان»: الإحسان برقم ٤١٧.

ج . أن يعترف عند النقابة مثلاً أب بابن، واقرار العاقل على نفسه جائز، فيجب أن يلحقه بقول أبيه[1].

٢ . أوضح الدكتور محمد صادق الحامدي: بان هناك موضوع من الاهمية يجب أن ينتبه اليه النقابة، وهو أن بعض الناس يدعون من آل البيت النبوي. والذي يظهر أن كل مدع من هؤلاء ليس بصادق، كما أن كلّ مدع منهم ليس بكاذب. فمنهم من هو صادق في دعواه، ومنهم من هو كاذب. واذا قيل كيف التميُّز بين الصادق والكاذب؟ فنقول: البيّنة على المدّعي والمدّعي اذا قدم شجرة صحيحة تثبت نسبه تقبل دعواه، واذا لم يكن لديه شجرة ولكن منسوب لاسرة حيث يشهد التاريخ لاسرته نتقبل دعواه. فحينئذ اثبات نسبته لهذه القبيلة أو الاسرة يكفي لقبول دعواه[2]، والا فلا يصدق زعمه.

كما أوضح ان البعض من الناس يدعون بانهم من السادة والاشراف، والذي يظهر بان منابع هذه الادعاءات هي:

أ . أن اجداد هؤلاء كانوا من العرب اما من قريش واما من بني هاشم فبمرور الزمن ظنوا أنهم من السادة أو من الاشراف.

ب . قسم كانوا من الموالي كفلان الهاشمي أو العباسي ولاءً أو (موالاهم)، فبمرور الزمن سقطت كلمة المولى فبقيت النسبة فقط فانتسبوا بها[3].

يشير العلامة ابن خلدون في اختلاط الانساب كيف يقع فيقول: انه من البين أن بعضاً من أهل الانساب يسقط الى أهل نسبٍ آخرَ: بقرابةٍ اليهم، أو حلف، أو ولاء، أو الفرار من قومه بجناية أصابها. فيدعي بنسبِ هؤلاءِ ويعدُّ منهم في ثمراته من النعرةِ والقودِ وحمل الديات وسائر الاحوال. واذا وجدت ثَمراتُ النسبِ فكأنه وُجدَ لانه لا معنى لكونه من هؤلاء ومن هؤلاء الا جريان أحكامهم واحوالهم عليه، وكأنه التحم بهم. ثم انه قد يتناسى النسب الاول بطولِ الزمانِ ويذهبُ أهل العلمِ بهِ فيخفى على الاكثرِ. وما زالت الانسابُ تسقطُ من شعبٍ الى شعبٍ ويلتحمُ قوم بآخرين في الجاهلية والإسلام والعرب والعجم.

وانظر خلاف الناس في نسبِ آل المنذرِ وغيرهم يتبين لك شيء من ذلك. ومنه شان

---

(١) «تحفة الأزهار وزلال الأنهار»: الشريف ضامن بن شدقم، ص٣٢.

(٢) تنبيه: بعد الرجوع إلى ما اشتملت عليه الفقرة الأولى.

(٣) «الشجرة الدرية الحامدية»: تحقيق د. السيد محمد صادق آيدن الحامدي، ص١٧، ٣٠٥.

بهيلة في عرفجة بن هرثمة لما ولاهُ عمر عليهم، فسألوهُ الإعفاءَ منه، وقالوا: هو فينا لزيق أي دخيل ولصيق، وطلبوا أن يولي عليهم جريراً. فساله عمر عن ذلك فقال عرفجة: صدقوا يا أمير المؤمنين أنا رجل من الأزد أصبت دماً في قومي ولحقت بهم. وانظر منه كيف اختلط عرفجة ببهيلة ولبس جلدتهم ودعى نسبهم حتى تشيع للرئاسةِ عليهم لولا علم بعضهم ببواطنه، ولو غفلوا عن ذلك وامتد الزمن لتنوسِيَ بالجُملةِ وعُدّ منهم بكل وجه ومذهب فانهمه واعتبر سرَّ اللهِ في خَلِيقَتِهِ، ومثل هذا كثير لهذا العهد ولما قبله من العهود[1].

ج ـ قسم يدعون نسبة اهل البيت بناءً على حديث: (آل محمد كل تقي)[2]. ففي تخريج الحديث بانه ضعيف جداً ونقلت كلام العلماء في اسناده بانه لا يحلّ الاحتجاج به بسبب ضعفه. فهم لا يعرفون درجة الحديث، فينسبون انفسهم الى اهل البيت مستنداً لهذا الحديث. فهذا خطا كما بيّنه الحافظ الفقيه ابن حجر في كتاب «الصواعق». وخبر: (آلي كل مؤمن تقي) ضعيف بالمرة. ولو صح لتاييد به. جمع بعضهم بين الاحاديث بان الآل في الدعاء لهم في نحو الصلاة يشمل كل مؤمن تقي، وفي حرمة الصدقة عليهم مختص بمؤمن بني هاشم والمطلب. وايّد ذلك الشمول بخبر البخاري: (ما شبع آل محمد من خبز ماردم ثلاثاً. اللهم اجعل رزق آل محمد قوتاً)[3]. وفي قول: ان الآل هم الأزواج والذرية فقط[4].

---

(١) «مقدمة ابن خلدون»، ص١٣٠ ـ ١٣١.

(٢) أخرجه أبو بكر الشافعي في «الرباعيات» ٢/١٩/٢، وأبو الشيخ في «عواليه» ١/٣٤/٢، وتمام في «الفوائد» ٢/٢٣٩، وأبو بكر الكلاباذي في «مفتاح المعالي» ١٤٩/١، والعقيلي في «الضعفاء» ٢٨٦/٤ في ترجمة نافع بن عبدالواحد أبو هرمز، والطبراني في «الصغير» ١١٥/١، والديلمي في «مسنده» ٧٥١/١. وانظر أيضاً: «الفردوس بمأثور الخطاب» ٤١٨/١ رقم ١٦٩٢، وأورده السخاوي في «القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع» ٧٩، ثم قال: أخرجه الطبراني لكن سنده واهٍ جداً، وفي «المقاصد الحسنة» ٥، ثم قال: وأسانيدها ضعيفة، وأخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» ١٥٣/٢، ثم قال: وهذا لا يحل الاحتجاج بمثله، وضعفه أحمد بن حنبل وغيرهما من الحفاظ.
وأورده السيوطي في «الجامع الصغير» مع شرحه «فيض القدير» ٥٥/١١، وعزاه للطبراني في «الأوسط»، ورمز له بالضعف.
وأورده العجلوني في «الكشاف» ١٨/١، رقم ١٧، ثم قال: وقد حمل الحليمي الحديث على كل تقي من قرابته خاصة دون عموم المؤمنين، لحديث: (أنه ﷺ كان إذا ضحى أتى بكبشين فذبح أحدهما عن أمته من شهد لله بالتوحيد وشهد له بالبلاغ، وذبح الآخر عن محمد وآل محمد) انتهى. وأقول: القائل هو العجلوني، وأما ما أوضحه د.السيد محمد صادق آيدن الحامدي: ينبغي حمل هذه الأحاديث وما أشبهها على الكاملين من آله، وإلا فلا شك أن من صحة نسبته إليه فهو من آله وإن لم يكن تقياً، حيث كان مؤمناً. لأن العقوق لا يقطع النسب، ومحبتهم لكونهم من آله متحتمة على كل مؤمن لشرفهم بالانتساب إليه ﷺ. قال الله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾، ومع هذا مع زيادة قلت:

لقد حاز آل المصطفى أشرف الفخري ... لنسبتهم للطاهر الطيب الذكر
فحبهم فرض على كل مؤمن ... أشار إليه الله في محكم الذكر
ومن يدّعي من غيرهم نسبة له ... فذلك ملعون أتى أقبح الوزر
وقد خص منهم نسل زهراء الأشرف ... بأطراف تيجان من السندس الخضر
ويغنيهم عن لبس ما خصهم به ... وجوههم لهم أبهى من الشمس والبدر
ولم يمتنع من غيرهم لبس أخضر ... على رأي من يعزي لأسيوط ذي الخبر
وقد صححوا عن غير حرمة الذي ... رآه مباحاً فاعلم الحكم بالسبر

(٣) «صحيح البخاري»: كتاب الأطعمة ٢٠٦/٦، وفي الرقاق، باب كيف كان عيش النبي ﷺ ١٧٩/٧، وانظر: «القول البديع»: للسخاوي ٧٩.

(٤) «الشجرة الدرية الحامدية»: تحقيق د. السيد محمد صادق آيدن الحامدي، ص٣٣٠ ـ ٣٥٦.

يشير الشريف ابراهيم الامير في كتابه: ان الشريف النسّابة أحمد ضياء العنقاوي[1] أطلعه على نص نفيس لعبدالسلام القادري[2] كان للكثير منهم أي الأدارسة . في الأجيال الماضية الشهرة التامة، لكن اختلاف الاحوال وسد الغطوب والاهوال أدى الكثير منهم الى الاختفاء والدخول في غمار العامة فغطى على ذلك أنساب كثير منهم وسلبهم الشهرة. ولكل العالين منة من الله فإن من ابقى عليه حلّةُ الشهرة جعلها كرامة عاجلة، والمرجو من احسانه ان يعطيه أكثر منها آجلة، ومن لا . نقد أخرها له الى يوم القيامة[3].

ولما ذكر: أهدى اليه اخ كريم اللواء الركن طيار، متقاعد قائد القوات الجوية السعودية سابقاً، وشقيقه الشيخ عرب سعيد هاشم السفير السابق شاناه الله وأنعم عليه بالصحة الوافرة، نسخة من توثيق نسبهم الى الدوحة النبوية لقصد الاطلاع. وقد أشار الشيخ هاشم في مقدمة توثيق نسبه:

ان آل هاشم، وقد تكاثر أبناؤهم، وانتشروا في مختلف البلدان واكتسب كثير منهم شهرة طيبة، فضلاً عما ورثوه من الشرف والسيادة. تباعدوا واغتربوا، وما عاد بعضهم يعرف بعضاً، فاضحى من الواجب ان تقيد للأجداد انسابهم وتبين للأبناء والحفدة أصولهم، كيلا يمر عليها الزمان ويطويها النسيان. وأشار الى أن المعروف عند أهل هاشم انهم من ذوي النسب الموصول بالشجرة النبوية، يتوارثون ذلك ويتناقلونه فيما بينهم، ولكنهم لا يملكون عليه دليلاً في أيديهم مع انه قريباً منهم، يمكن توافره بالبحث والتحقيق، وقليل من السعي والدأب، وهذا ما أخذنا على عاتقنا النهوض به، وتحقيقه (على الوجه الأكمل والمثال الأفضل). انظر اللوحة رقم (٢٢) موضحاً بها ما اتخذ من اجراء لتوثيق نسبهم[4].

---

(١) له معرفة واطلاع وغزارة في علم الأنساب، له الكثير من المصنفات في أنساب آل البيت، من الأشراف العنقاوية.

(٢) وأوضح الشريف إبراهيم بن منصور الأمير في كتابه الموسوم «أنساب الأشراف أهل الحجاز»، ص٤٠، أن هذا النص فيه عبرة ينبغي لكل عامل في هذا الفن إذا طرحت عليه قضيت نفي نسب أن يجعله نصب عينيه، وعليه بالتريُّث حتى يجمع الأدلة الكافية التي تكون حجته المنجية وقت المثول بين يدي الله جلّ وعلا هو المنفي، ولست أدعو إلى التساهل، لا بل أدعو إلى التحري والتبيُّن، لا سيّما وأن ذرية الحسن والحسين قد ملأت الخافقين.

(٣) «الدر السني للنسب الحسيني والحسني»: لعبدالسلام القادري (ت القرن ١٣هـ)، ص١٥٥.

(٤) **تعقيب**: كان لي شرف تأليف كتابي الموسوم بـ «الشجرة الزكية في الأنساب وسير آل بيت النبوة» في عام ١٤١٢هـ. ولم أستطع الإحاطة بكل جوانب أنساب الدوحة النبوية المتعدد الأطراف، المتشعب الأركان. ولكنها لقطات عابرة لخدمة التراث، ولبنة تضاف في بناء هذا الصرح التاريخي المتين. وقد أوضحت في مقدمة كتابي أن الجزء الثاني سيشمل لمن ينتمون لآل البيت من ذرية الحسن والحسين رضي الله عنهما لمن لديهم مشجرات تثبت أنسابهم أو من كتب التراجم التي يوجد لها تراجم لأسرهم.
وفي خلال هذه الفترة الزمنية كانت الزيارات والاتصالات والاستفسارات لا تنقطع من داخل المملكة وخارجها، ممن ينتسبون إلى هذه الدوحة النبوية. منهم: من كان لديه مشجرات قديمة موثقة من جهات مختلفة، وأكثرهم لم تكن لديهم أي وثائق سوى يقينهم أنهم من آل البيت بناء على معلومات تناقلتها أسرتهم من أجيال متعاقبة دون أن يكون لديهم ما يؤيد ذلك الانتماء، والبعض ينتسب إلى أعقاب جهلت أخبارها ووقف النسّابون عندها. ففضّلت تأجيل الجزء الثاني من الكتاب المومئ إليه تجنُّباً للمحذور الذي نهى عنه النبي ﷺ.
ولهذه الأسباب رغبت أن أظهر للقارئ الكريم ما تمّ في توثيق نسب آل هاشم بعد قيامهم بتحرّي الدقة والبحث الدؤوب عن=

قال أبو العباس الفزاري القلقشندي: وبقايا بني الحسين منتشرون في أقطار الأرض مع بني عمهم الحسن، قد ملأوا الخافقين[1].

ذكر الشريف ابراهيم منصور الهاشمي الأمير في كتابه «أنساب الأشراف»: أن العلامة جعفر لبني المدرس بالمسجد الحرام (ت١٣٤٠هـ) قال: عقب حكاية انتحال رجل لنسب: (ان الشهادة على النسب يجوز أن تكون على التسامع والشهرة، وقد يشتهر الإنسان بانه من قوم وهو مولى لهم أو خادم، وهو مشاهد في زماننا. فليكن الشاهد بناء على التسامع على بصيرة من أمره وليتق الله ربه)[2].

من لم يشكر الناس لم يشكر الله

أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الشريف أحمد بن عبود الأحمد الهرعاني رئيس المجمع العالمي لانساب آل البيت بمنحي بطاقة عضوية في المجمع، وكتابة تسلسل نسبي الى الدوحة النبوية الشريفة، على قطعة من القماش مطرزاً بخيوط ذهبية اللون، تقدمة المجمع العالمي لانساب آل البيت. وكذلك خطابه: أصالة ونيابة عن آل البيت بالشكر والتقدير على ما بذلته في خدمة هذا النسب الشريف. ولا يفوتني ما قام به الأخ العزيز والصديق الوفي الأستاذ خلدون عبدالله الدوهي مدير مكتبة التوبة في نشر جميع ما كتبته من كتب في انساب آل البيت وغيرها من مؤلفاتي، ولا يستغرب على أمثاله في محبته لآل بيت الرسول ﷺ، وفي الحديث: «من أحب قوماً رجا أن يكون منهم».

= الحقيقة، بالوجه الأكمل والمثال الأفضل، والرائد لا يكذب أهله، ومن قول الإمام مالك أو غيره بلفظ: (الناس مؤتمنون على أنسابهم)، وبلفظ آخر: (المؤمن مؤتمن على نسبه). وأن أنساب أهل البيت النبوي لم تكن بهذه السهولة التي يتصورها الغير في توثيق نسبهم لدى من تكون لهم دراية بأنساب آل البيت أو نقاباتهم، وتوثيقهم وتصديقهم على عمود النسب خدمة لهذه الدوحة النبوية أو لأمور مادية، وهم إن شاء الله لا يجهلون النصوص الشرعية التي تحرم الانتساب إلا بحق لا سيّما في أمر خطير. ولقد كان بإمكان أسرة آل هاشم توثيق نسبهم بأقل جهد ووقت وإمكانات مادية إلا أنهم نهجوا نهجاً مباركاً يقتدى به، والله من وراء القصد.

(١) «قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب الزمان»: للقلقشندي، ص١٦٦.

(٢) «الحديث شجون» رسالة ابن زيدون، ص٧٥.

تعقيب: ولما سبق فقد فكرت ملياً في ذلك، وما حض عليه رسول الله ﷺ على تعلُّم الأنساب وحفظها، وجعل غاية التعلُّم صلة الأرحام لا التفاخر بالأحساب. ودعا عليه الصلاة والسلام إلى التمسُّك بها والابتعاد عن ادعائها أو الطعن في النسب. الأمر الذي جعلني أكرّس جُلّ اهتمامي ووقتي بالاعتناء بأمهات كتب أنساب آل البيت النبوي وتشجيرها بالمبسوطات لتساعد من ينتمون إلى الدوحة النبوية بتتبُّع سلسلة أنسابهم الموصولة بين الأجزام والأصول ليصلوا إلى مبتغاهم، واضعين أمام أعينهم وعيد النبي ﷺ وتحذيره.

لهذه الأسباب تمّ اختيار مجموعة سميت بـ «العقد الماسي في أنساب آل البيت النبوي» وهي ثلاثة كتب تغطي حقبة زمنية تصل إلى نهاية القرن الثاني عشر من الهجرة النبوية، وإن الكتاب الرابع لهذه المجموعة كتابي هذا ويعتبر الخاتمة لهذه المجموعة. وأن الباحث عن نَسَبِهِ قد تساعده هذه المجموعة إلى الوصول إلى مبتغاه، وبعض من كتب هذه المجموعة محشوة بأن له أعقاب لم توضح في «عمود النسب»: (أبا الله إلا أن تكون العصمة لكتابه). الأمر الذي يتطلّب للباحث عن نَسَبِه بذل الكثير من الوقت والجهد والبحث ليصل إلى ما تمّ في توثيق نَسَب آل هاشم؛ وجهدهم ظاهر جلي، والله أعلم.

ومع جزيل الشكر والامتنان للسيد الشريف المفضال النقابة المحقق المؤرخ الدكتور محمد منير الشربكي الحسيني رئيس اللجنة العلمية لتوثيق الأنساب، وكذلك لجمعية أصدقاء دمشق اللجنة العلمية لتوثيق الأنساب على ثقتهم وحسن ظنهم بإعطائي اجازة عامة تشتمل على الآتي[1]:

إجازة عامة بالسند المتصل إلى بيت النبوة الأطهار
في النظر في الأنساب وتحقيقها وتوثيقها

طلب الكبير اجازتي ... وهو العمري بان بعيدا
فاجزت مستئلا له[2] ... والحق كان هو المجيدا

أما بعد: فإن الإسناد والإجازة بالسند الصحيح المتواتر من خصائص هذه الأمة الإسلامية، وقد تفانى السادة النسابون في جميع رواياتهم فاهتموا في توثيقها بالسند الصحيح المتواتر والمرفوع ودوّنوها في جرائدهم ومشجراتهم واضافوا اليها ما فاتهم عن شيوخهم وأساتذتهم الأجلاء حتى صارت مقرونة بالإجازة عنهم بالسند الصحيح المتصل الى آل بيت النبوة الأطهار. ولما كانت العادة جارية بين العلماء قديماً وحديثاً بإجازة المفضول للفاضل، وأخذ الأكابر عن الأصاغر، حرصاً منهم على بقاء سلسلة الإسناد، ورغبة في اتصال ذلك بين العباد.

من باب رواية الأكابر عن الأصاغر ان اجيز له بهذا السند المبارك المتصل الى آل بيت النبوة الأطهار. وان كنت لست أهلاً للاستجازة فضلاً عن الإجازة، فاجزته بحق اجازتي العامة عن مشايخي واساتذتي الأكابر الأعلام بجميع ما يصح لي على سبيل المثال، وهذه بعض الأثبات[3]:

نقيب السادة الأشراف العسكة، نقيب السادة الأشراف في الجزيرة الفراتية، نقيب نقباء السادة الأشراف العلويين في العراق، نقيب العباسيين مقرر الهيئة العربية للكتابة تاريخ الأنساب في بغداد، نقيب أشراف دمشق، نقيب أشراف الشام، رئيس جمعية الأشراف في لبنان، عضو نقابة الأشراف بمصر، رابطة أنساب آل البيت، نقابة حمص، نقابة العترة الطاهرة.

هذا وقد أجزت السيد الشريف النقابة يوسف ابن السيد الشريف عبدالله ابن السيد الشريف عقيل جمل الليل الحسيني بجميع ما يصح لي من اجازتي العامة عن مشايخي واساتذتي الأكابر الأعلام بجميع ما يصح لي روايته ودرايته اجازةً عامةً مطلقةً، نعهد اليه في النظر في أنساب آل خير البرية ﷺ، وتحقيقها، وايصال الفروع بالأصول مع الدقة والتحري والأمانة في ذلك ثم توثيقها،

---

(١) لخصته لعدم الإطالة.
(٢) لم أطلب ذلك وإنما هو كرم وثقة منهم لما قمت به من خدمة أنساب آل البيت النبوي.
(٣) إجازته العامة مجاز من ثلاثين عالم ونقابة من أهل البيت ولعدم الإطالة نكتفي بذكر بعض مناصبهم.

وتصديقها، ليكون نسابة رسمياً، وكلامه مصدقاً لدينا ومأخوذ به، وليعلم أن هذه الإجازة هي وثيقة رسمية. وأوصي المجاز بما أوصي به نفسي من ملازمة التقوى في السر والعلن، وأوصيه أن يحفظ لهم كل حرمة، اكراماً لجدّهم المصطفى ﷺ، وأن لا ينساني ووالدي ومشايخي من صالح دعواته في خلواته وجلواته[1].

دمشق ٩ رمضان ١٤٢٥هـ

(١) تعقيب: أكرر شكري واحترامي لشخصه الجليل على ثقته وإعطائي هذه المكانة العلمية لتوثيق أنساب الدوحة النبوية فجزاه الله خير الجزاء. علماً أنني لم أحظَ بمقابلته إلا أن هذه الإجازة العامة قمة في كرمه وتقديره العلمي لما قدمته من اعتناء وتشجير لأمهات كتب أنساب آل البيت لأحقاب تاريخية مختلفة تغطي كل منها فترة زمنية مترابطة، وتساهم لكل باحث عن تتبع سلسلة نسبه واضعاً أمام عينيه مخافة الله وتحذير ووعيد النبي ﷺ. وما قمت به من عمل لخدمة أنساب أهل البيت الأطهار هو جهد المقل الطامع في رحمة الله وعفوه ورضاه وتوفيقه في أن أوجر لا أوزر، ولذا فإنني لا أوثق نسباً إلا ما كان منه موثقاً، ولا أنفي نسباً، ولا ألصق نسباً، ولا أطعن في نسب. فإن أحسنت لتصرفي هذا فمن الله وإن أسأت فمن نفسي وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب.

القسم الاول

توثيق النسب

نسب آل هاشم

٥

لوحة رقم (٢٢)

إن آل هاشم، وقد تكاثر أبناؤهم، وانتشروا في مختلف البلدان واكتسب كثير منهم شهرة طيبة، وحققوا نجاحاً واسعاً، فضلاً على ما ورثوه من الشرف والسيادة، تباعدوا واغتربوا، وما عاد بعضهم يعرف بعضاً، فأضحى من الواجب أن تُقيَّد للأجداد أنسابهم وتُبيَّن للأبناء والحفدة أصولهم، كيلا يمرّ عليها الزمان ويطويها النسيان.

ومما هو جدير بالذكر أن النسبة إلى آل هاشم إنما هي في الحقيقة تتعلق بسبب من أسباب الشرف والسيادة عند العرب وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بنسب موصول بالشجرة النبوية المباركة من طريق السادة الأشراف من حفدة الرسول الكريم، عليه أفضل الصلاة والسلام، من ابنته فاطمة الزهراء رضي الله عنها، وأمير المؤمنين الإمام علي بن أبي طالب كرّم الله وجهه. والمعروف عند آل هاشم أنهم من ذوي النسب الموصول بالشجرة النبوية الطيبة، يتوارثون ذلك ويتناقلونه فيما بينهم، ولكنهم لا يملكون عليه دليلاً في أيديهم، مع أنه قريب منهم، يمكن توافره بالبحث والتحقيق، وقليل من السعي.

والدّأب، وهذا ما أخذنا على عاتقنا النهوض به، وتحقيقه على الوجه الأكمل والمثال الأفضل.

وعلى ذلك شرعنا البحث أولاً في ذرّية الحسن بن علي من ابنائه: الحسن المثنّى وزيد وعمرو والحسين والقاسم وابي بكر وطلحة وعبد الرحمن وعبدالله ومحمد وجعفر وحمزة وعليّ، ولمّا لم نجد فيهم من يقودنا إلى ما نفتش عنه انتقلنا إلى البحث في ذرّية الحسين بن عليّ، وكانت كلّها من ابنه عليّ زين العابدين، ولم يعقب من غيره. وقد ولد عليّ بن الحسين ستة كلّهم أعقب، وهم: محمد الباقر وعبدالله الباهر وزيد وعمر الأشرف وعليّ الأصغر والحسين الاصغر، وقد تتبّعنا نسلهم جميعاً فلم يستوقفنا سوى محمد الباقر، والمعلوم ان محمد الباقر لم يعقب الا من جعفر الصادق، وأن ولد جعفر بن محمد كان من خمسة هم: موسى الكاظم واسماعيل الأعرج ومحمد الديباجة وإسحاق المؤتمن وعليّ العريضي[1]. ولم نجد في أعقاب الأربعة الأوائل ما يؤدّي بنا إلى الغرض المنشود، فعكفنا على البحث في ولد عليّ العريضي، المنسوب إلى ناحية العُريض من أعمال المدينة، وكان كثير الاولاد، فعرفنا منهم تسعة بنين هم: محمد والحسين

وجعفرٌ الأكبرُ والحسنُ وعيسى والقاسمُ وعليٌّ وجعفرٌ الأصغرُ وأحمد الشَّعرانيُّ، ولكنَّ عَقِبَهُ كان من أربعة فقط: محمدٌ، وفي وَلَدِهِ العددُ وهم منتشرون في البلاد، وأحمد الشعراني والحسنُ وجعفر الأصغر..

وقد تتبَّعْنا نَسْلَ كل واحد من هؤلاء في مراجعَ متعددة، فلم يَسْتَوْقِفْنا منهم أحدٌ سوى محمدٍ، الذي كان أكثرهم أولاداً وانتشاراً، وكان أبوه شيخ بني هاشم بالمدينة، ونقيب الأشراف فيها، فلما تُوفي سنة (٢١٠هـ = ٨٢٥م) خَلَفَهُ محمدٌ في نقابة الأشراف، وصار شيخ بني هاشم بالمدينة. وقد ذُكر أن عيسى العُريضي كان طفلاً حينما تُوفي أبوه سنة (١٤٨هـ)، فقدَّرنا ولادته نحو سنة (١٤٥هـ)، وولادة ابنه محمد نحو (١٧٥هـ) وقد أعقبَ محمد بن عيسى من ثمانية بنين هم: عيسى الرومي ويُدْعى الأزرق وله ذريَّةٌ منتشرةٌ في مصر والشام والعراق وحضرموت، ويحيى، والحسنُ وله أولاد ببغداد والشام، وموسى، وجعفر وله أولاد بالشام، وإسحاق، وابراهيم، وأخيراً عليٌّ ويكنَّى بأبي زيد وله ولدٌ إسمه جعفرٌ اشتُهِر بابن الطيَّار، له ذُرِّيَّةٌ بالشام[٢]... فوقع عندنا العزمُ على البحث عن هذا الرجل الاخير، والتفتيش عن أولاده وذُرِّيَّته

اليتي قيل إنهما بالشام، وأكّد هذا العزمَ ما لاحظناهُ في أبناء هذه الأسرة فمعظمُ من غَلَبَ عليهم اسمُ آل هاشم في البلاد العربية ينتمون اليهم ولاسيما أبناء الشيخ أحمد بن عيسى الرومي بن محمد، الشهير بالمهاجر، لأنه ترك العراق وهاجر إلى حضرموت سنة (٣١٧هـ = ٩٢٩م)، وتكاثر نَسْلُه هنالك حتى ما يكاد يُحصَى عددًا[٣]...

ولا شكّ في أن اسم آل هاشم غلب أيضاً على من سكن الشام من أبناء جعفر بن علي بن محمد بن علي العريضي، وعلينا إذن أن نعثر على مرجع يُفيدُنا أولاً في معرفة سبب اشتهار جعفر هذا بابن الطيار، ومرجع آخر يُفيدُنا كذلك في معرفة أبناء جعفر (ابن الطيار)، أو بعضهم على الأقلّ ممّن سكن الشام، وبذلك نتجاوز القرن الثالث الهجري حيث توقّفت المراجعُ التي توافرت لنا حتى الآن عند جعفر بن علي الشهير بابن الطيار، وكنا قدّرنا ولادة أبيه علي بن محمد نحو سنة (٢١٥هـ)، ونُقدّر هنا ولادة جعفر حوالي سنة (٢٤٠هـ) ووفاته تقريباً سنة (٣١٠هـ).

أمّا سببُ شهرته بابن الطيار، فقد لاحظنا ان بعض أعمامه مثل عيسى والحسن وموسى وجعفر كانوا أولادًا لأُمّ ولد، وأن البعض الآخر، وربما أبوه منهم

قيل لهم: أبناءُ الجَعْفَريَّة، فسألنا عن علَّةِ تسميتهم بأبناء الجعفريَّة، وبحثنا كثيراً حتى عثرنا على العِلَّة، وجدناها في معجم تاج العروس، في قول السيد مرتضى الحسيني الزَّبيديّ المتوفى سنة (١٢٠٥هـ): الجَعْفَريَّة أولادُ ذي الجناحين جعفر الطيَّار[٤]... هذه هي العِلَّة إذن، جَدَّته لأبيه كانت من ذرية جعفر بن أبي طالب، ولعلَّ أمَّه كانت كذلك فنُسِبَ للجدِّ الأكبر لأمِّه أو لجدَّته وسُمِّيَ أيضاً جعفراً على إسمه، واشتُهر بابن الطيَّار على غِرار جَدِّه جعفر الطيار، ولكن لابُدَّ من التحقُّق وإيجاد دليل آخر.

وكادت محاولاتنا لمعرفة أبناء جعفر بن عيلي تبوءُ بالفشل لولا أن البحث والتنقيب والمُشَاورة قادتنا أخيراً إلى مَرجع قديم نادر، محفوظ في مكتبة الجامعة اليسوعية، يذكرُ أشياءَ كثيرةً عن أنساب عددٍ كبير من ذرية الإمام عيلي بن أبي طالب في كلٍّ من مصر والشام، فسَعَينا إلى هذا الكتاب وطالَعناهُ فوجدنا أنه مَنسوبٌ إلى ابن طباطبا يحيى بن محمد الحسني العَلَوي، صنَّفَهُ أو أمْلاهُ أواخر القرن الخامس، ومن حسن الحظ أن الذي حَقَّقَهُ ونشرَهُ هو الشيخ محمد نصّار ابراهيم المقدسي منتصف القرن الرابع عشر، إذ علَّق عليه تعليقاتٍ مفيدةً، وأضاف إليه معلوماتٍ كثيرة قيِّمة،

فصوّرنا الصفحات التي يَعْنينا ما جاء فيها، وأرفقناها مع الوثائق الاخرى التي استندنا إليها في هذا البحث، والصفحات فصل من الكتاب عدّد فيه ابن طباطبا أبناء محمد بن علي العريضي، وهم ثمانية بنين وسبع بنات وقال: "إن جعفراً بن علي بن محمد كان يُعرف بابن الطيّار، وأنّ له أولاداً بالشام"، وقوله مطابق لما قاله ابن عنبة وما جاء في شمس الظهيرة ولكن ابن طباطبا سمّى لجعفر أربعة أبناء كان عقبه منهم، وهم: "عبدالله وهاشم واسماعيل وموسى، وذكر أن البيت والعدد في هاشم"، ولذلك غلب على ذريته إسم آل هاشم على ما نعتقد، فالعادة عند العرب أن الفروع تظل على إسم القبيلة حتى يكون في الفرع رئيس مكاثر نسله وتوالى على الرئاسة ثلاثة من آبائه، فينتسب حينئذٍ أبناء الفروع إليه، ويصير بيت الأسرة فيه ...

إنما الأمر الأكثر أهميّة في النص أنه جاء مؤكداً ما رأينا في سبب اشتهار جعفر بلقب ابن الطيار، إذ ظهر أن جدّته جعفرية فعلاً، وربما كانت أمّه كذلك. وأنه أكد أيضاً وجود ذريّة له بالشام، ولعلّها كانت من ابنه هاشم، أو كان بعضها منه، وهو ما تبيّن صوابه حينما

قرأنا حاشية لمحقّق الكتاب الشيخ محمد نصّار، علّق فيها على قول ابن طباطبا "إن البيت والعَدَد كان في هاشم"[٥] فقد أثبتَ سلسلةَ نَسَب لبعض أبناء هاشم، نَقَلها عن مخطوطة للعالم المحقّق محمد أبي العون ابن سالم النابلسي، اطّلع عليها عند آل الخطيب بالقدس، ترجع إلى سنة (١١٤٥هـ)، تتضمّن أنسابَ بعض من ينتسب إلى الإمام علي من أُسر في الشام، ذكرت منهم آل الخطيب بالقدس وآل هاشم بدمشق وآل الفقيه الخطيب في لبنان ...

أمّا النسَبُ الذي ذُكِرَ لآل هاشم فتتوقّفُ سلسلتُه عند اثنين هما: أسعد العبجي الخطيب بجامع سنان باشا، وعليّ، أبوهما هاشمٌ الشهيرُ بالعَبجي وكان شيخَ بني هاشم بالشام. والأُسَرُ الثلاثُ تلتقي عند جدٍّ واحد اسمُه: جعفر الفقيه ابن هاشم الجواد حيث يرتفع النسبُ بعدَهُ واحداً عند الجميع إلى هاشم بن جعفر الشهير بابن الطيّار. وقد جاء في الحاشية أخيراً أن زوجة أحمد بن حسن الفقيه الخطيب كانت من آل هاشم[٦]...

وبادرنا فوضعنا هذه المعلومات الخطيرة موضع التحقيق للتثبت من

صِحَّتها، فخرجنا من ذلك والحمد لله بأدلّة ترجّح صحّة معظم ما طرحناه من النصوص والمعلومات، وإن افتقرنا أحياناً الى مزيد من المراجع لإجراء الموازنة أو المطابقة بين الروايات، ومُضاهاتها للقطع بصحّتها قطعاً جازماً.

وبدأنا بمؤلّف الكتاب للتحقّق من وجوده فعلاً، فثبت عندنا وجوده حقاً، حقّقه الزركلي في الأعلام فذكر أنه يحيى بن محمد بن القاسم بن محمد (بن طباطبا)، وطباطبا لقب جدّه الأعلى ابراهيم بن اسماعيل من ذرية الحسن المثنّى بن الحسن بن علي بن ابي طالب. ووصفه الزركلي بأنه نسّابة انتهت اليه معرفة أنساب الطالبيين في وقته، وذكر أنه تُوفي سنة (٤٧٨ هـ = ١٠٨٥ م)[٧]. ولم نعثر على ترجمة للشيخ محمد نصار ابراهيم، وانما وجدنا ترجمة لكاتب وباحث اسمه محمد نصار عاش بين (١٢٨٠ - ١٣٥٥ هـ) وكتباً أدبية وتاريخية من تأليفه[٨]. وفي الحقيقة لم يكن شأنه يعنينا بقدر ما يعنينا أمر العالم المحقق محمد أبو العون بن سالم النابلسي صاحب المخطوطة المحفوظة عند آل الخطيب بالقدس، فوجوده حقاً، وتاريخ حياته، وزمان ولادته أو وفاته هي التي تفيدنا كثيراً وتُعيننا على ما نحن بصدده.

وقد ثبت عندنا بعد البحث أن اسمه الصحيح هو: محمد بن أحمد بن

سالم السفّاريني النابلسي، وكنيتُهُ أبو العون، شمس الدين. وُلد في سَفّارين من أعمال نابلس سنة (١١١٤ هـ)، ورحل إلى دمشق فأخذ عن علمائها وأقام بها زمناً، ثم عاد إلى نابلس، فدرّس وأفتى بها ثم تُوفي سنة (١١٨٨هـ)، له مصنفات كثيرة ماتزال مخطوطة في مكتبات عدد من البلدان والدول، وفي الشام كانوا يُسمّونه: مُسْنَدَ الشام الإمام الكبير!.. هذا ماذكره الزركلي في الأعلام، وصاحبُ التاج المكلّل، والمراديُّ في سلك الدرر(٩).

وإذا تذكرنا أن المخطوطة ترجع إلى سنة (١١٤٥هـ) تَرَجَّحَ أن نسبتها إليه معقولة، وأنه ربما قام بجمع ماذكره فيها أثناء وجوده بدمشق، وأن ذلك كان في النصف الأول من القرن الثاني عشر، وهو الزمان الذي عرف فيه كلاً من أسعد العبجي وأخيه علي، ولاشك في أنهما كانا رَجُلين في متوسط العمر، مما يعني أن أباهما هاشم الشهير بالعُبجي كان موجوداً بين منتصف القرن الحادي عشر وأوائل القرن الثاني عشر. وعلينا إذن أن نفتش في المراجع عن رَجُلٍ كان بدمشق في ذلك الوقت، يحمل هذا الإسمَ واللقب، لنتحقّق مما جاء في المخطوطة ...

وهكذا طفقنا نبحث حتى وقفنا على هذا النص الرائع في كتاب منتخبات التواريخ لدمشق، تأليف محمد أديب آل تقي الدين الحسيني[10]، الصفحة رقم (٩٠٠)، من الباب السابع، وعنوانه: ذكر من اشتهر من بيوتات دمشق، يقول فيه: "ومن الأسر التي اشتهرت في دمشق بالتجارة - آل هاشم العجي - وقد اشتهر من رجال هذا البيت في عمل الخير وإيواء أبناء السبيل وإسعاف الفقير: الحاج راغب وهو والد محمد وأحمد وهاشم والحاج حسن والد مصطفى وعمر وعلي ومحمد، وقد تفرّع من رجال هذا البيت جماعة استوطنوا في مكة، واشتهروا في الوجاهة والتجارة بها، وقد تركوا من بعدهم ذرية كبيرة بارك الله بهم". والكتاب من منشورات بيروت، ومن تحقيق الدكتور كمال صليبي، وقد قمنا بتصوير الصفحة التي تعنينا، وألحقناها بالوثائق في آخر هذا البحث[11]...

وإذا نظرنا في هذا النص الرائع نظرة أولى، وجدنا أنه أكّد لنا وجود رجل يُسمّى: "هاشم العجي" أو "هاشم الشهير بالعجي" كما نصّت المخطوطة، وذلك من خلال تأكيده على وجود بيت يُنسب إليه من بيوتات دمشق المشهورة، متمثّلاً بكلٍّ من راغب وحسن وابنائهما.

والنظرة الثانية في النصّ تقودنا إلى عتبة الاعتراف بصحة ماقدّمه لنا محمد بن أحمد السفّاريني النابلسي في مخطوطته، وإلى الاعتقاد بصدقه. وفي الواقع لن نكون مُبالغين إذا قلنا إن هذا النصّ فتح لنا فتحًا مبيناً، وأدّى بنا إلى نتائج طيبة، مع أننا لا نبتغي منه أكثر من أمرين، أولهما أن "هاشم العبجي" المذكور في نصّ تقي الدين كان موجودًا في القرن الحادي عشر الهجري، والآخر أن نُثبِتَ أنه هو نفسه هاشم بن أحمد بن مصطفى المذكور في كتاب ابن طباطبا، فنصِلَ ما انقطع بعد ئذٍ بينه وبين أسرة آل هاشم...

وإذا عدنا إلى النظر في هذا النصّ وجدنا أن ابن تقي الدين أشار إلى رجال تفرّعوا من بيت هاشم، واستوطنوا مكةَ، وأعقبوا ذُرّيّةً دَعَا لها بالبركة، وهذا دليلٌ على أنهم كانوا يُعاصِرونه، أي يعيشون في النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري، إذ انتهى من تصنيف كتابه حوالى (١٣٥٠هـ)، فإشارته إلى رجال تفرّعوا من بيت هاشم إنما يقصد بها أبناءَ محمد وأحمد وهاشم ومَن في جيلهم، مثل: سعيد وصادق وجودة وسائر أبناء عمهم محمد بن راغب، فهولاء

كانوا موجودين في النصف الأول من القرن الرابع عشر، وكان هاشمٌ وأحمدُ ومحمدٌ في النصف الثاني من القرن الثالث عشر، وراغبٌ وحسن في النصف الأول من القرن الثالث عشر...

ونحن نعرف من سلسلة نسب آل هاشم الموجودة بين أيدينا أن راغب وحسن هما إبنا علي بن مصطفى بالتحقيق، وأن مصطفى هو ابنُ أحمد بن علي بالترجيح، فإذا افترضنا ولادة راغب حوالي سنة (١٢١٥هـ = ١٨٠٠م)، وقدّرنا أنّ تعاقُبَ ثلاثةٍ من الأسرة يكون عادةً في مدى قرنٍ من الزمان، تبيّن لنا أن ولادةَ علي بن مصطفى تقعُ حوالي (١١٨٠هـ)، ومصطفى بن أحمد (١١٤٥هـ)، وأحمد بن علي (١١١٥هـ) وعليّ حوالي (١٠٨٥هـ)، وهذا دليلٌ على أن عليّاً هو نفسُه عليُّ بنُ هاشم العبجي المذكور في كتاب ابن طباطبا، كما هو دليلٌ على وجود هاشم بن أحمد بن مصطفى في نحو منتصف القرن الحادي عشر، أي حوالي (١٠٥٠هـ) وهو ما تبيّنَ لنا من حاشية المحقق على كتاب ابن طباطبا، وما يُستدلُّ من نصّ تقي الدين الذي نَسَبَ كلاًّ من راغب وحسن إلى "آل هاشم العبجي"، من غير أن يذكر شيئاً عن أبيهما أو جدّهما

فضلاً عمّن كان قبلهما، ممّا يعني تاريخياً أن هاشم العبجي كان من جيل قديم، يعود العهدُ به إلى ما يزيدُ على قرنٍ من الزمان..

وبذلك كله نكون قد انتهينا من الأمر الأول، وأثبتنا أن السيد هاشم الذي ينتسب إليه اليوم آل هاشم بالحجاز والشام، كان موجوداً في النصف الثاني من القرن الحادي عشر الهجري (١٠٥٠هـ)، أي في الوقت ذاته الذي قدّرناهُ لوجود هاشم بن أحمد، سليل جعفر (ابن الطيار).

وهنا يمكن أن ننتقل إلى الأمر الآخر، لنُثبت أن هاشم العُبجي رأس آل هاشم هو نفسُه هاشم بن أحمد المنسوب إلى جعفر (ابن الطيار)...

فإذا تذكّرنا أن حاشية كتاب ابن طباطبا تجعلُ هاشم بن أحمد ولدين أحدُهما عليٌّ بن هاشم وربما كان تاجراً، والآخرُ أسعدُ، الخطيبُ بجامع سنان باشا.. ولاحظنا أيضاً أن الحاشيةَ المذكورة، ونصَّ كتاب ابن تقيّ الدين يتّفقان على أن هاشم اشتُهر بالعُبَجي... كما لاحظنا كذلك أن سلسلة نَسَبنا تجعلُ من عليٍّ الجدَّ الأبعدَ المعروفَ للأسرة وتعتقد أنه ربما كان أوّلَ من قدِمَ من الحجاز.. وأن لقبَ العُبَجي يغلبُ حتى اليوم على قسم من أفراد هذه الأسرة، فلا شيءَ يمنع إذن من

القول بأن هاشم العُبَجي هو هاشم بن أحمد بن مصطفى، سليل جعفر (ابن الطيار)، وأن عليّاً هو ابنه حقيقةً... هذا من جهة ومن جهة ثانية لدينا بيِّنةٌ أخرى لا نعتقد أن الشكَّ يرقى إليها عثرنا عليها في كتاب سِلْك الدُّرَر، وهي نصٌّ مترجَمٌ لرجل يُدْعَى: محمد بن أسعد العُبَجي، الدمشقي الحنفيّ، كنيته أبو عبد الله شمس الدين، خطيب جامع سنان باشا، عالم نبيل، وُلد بدمشق وأخذ عن علمائها ودرّس بالجامع الأمويّ، وتُوفي سنة (١١٧٤هـ = ١٧٦٠م) عن نيف وخمسين سنة[١٢]، أي أنه وُلد نحو (١١٢٠هـ = ١٧٠٨م) مما يعني أن والده أسعد العبجي وُلد حوالي سنة (١٠٩٠هـ = ١٦٧٩م) أي في الزمن الذي قدَّرناه لولادة عليّ بن هاشم العبجي وهو (١٠٨٥هـ = ١٦٧٤م)... وهذا يُثبت أن عَلِيّاً وأسعد أخوان حقاً، أبوهما هاشم بن أحمد (الشهير بالعبجي) المنسوب إلى جعفر (ابن الطيار)، ثم إلى أبناء علي بن أبي طالب...

وذلك أن عليّاً وأسعد كليهما وُجِدا في زمان واحد، ويحملان اللقب نفسه، وتتفق المراجع على أوصافٍ وشروطٍ توافرت لهما، وتجعل منهما أخوين من أبٍ واحد. ولاسيما إذا لاحظنا

أولاً أن الحاشية على كتاب ابن طباطبا تقول إن أسعد كان خطيب جامع سنان باشا، ثم جاء سلك الدرر ليقول إن محمد العبجي ابن أسعد كان أيضاً خطيب ذلك الجامع، بمعنى أنه خلف أباه على الخطابة مع أنه كان يدرّس بالجامع الأموي، وإذا علمنا أن الخطابة في المساجد الكبرى يومئذ كانت تنحصر في الأشراف وحدهم دون غيرهم، وليس كلّ من خطب في المساجد كانوا يسمّونه خطيباً تبيّن لنا صحّة انتساب أسعد إلى الشريف هاشم العبجي، وصحة ماجاء في الحاشية عن ولدَيْ هاشم: عليّ وأسعد ...

وإذا لاحظنا أيضاً التشابه الواقع على الأسماء عند الجدود والحفدة تأكّد لدينا مرةً أخرى صواب ماذهبنا إليه حتى الآن، فالمعهود في الأسر الكبرى أن يقع بين أسماء أبنائها تشابه كبير يتعمّدونه تبرّكاً وتيمّناً. ولو نظرنا في الأسماء الواردة على سلسلة نسبنا، لوجدنا تكراراً لأسماء مصطفى وأحمد وعلي وأسعد فضلاً عن هاشم ومحمد.. فهذا التكرار، وإن كان من الممكن أن يكون مصادفةً، إلا أنه أحياناً يُعَدُّ من السُّبل المؤدّية إلى البيّنات، وهو كذلك في دراستنا ...

ربَّ قائل إن شهرةَ محمد أبي عبد الله شمس الدين بن أسعد بالعبجي لا تُعدُّ دليلاً على انتسابه وأبيه إلى هاشم العبجي، فهذا اللقب يمكن أن يُطلق على كل من احترف حرفةَ العباءات صناعةً أو تجارةً!.. وهو قولٌ وجيهٌ، ولكنه لا يصحُّ إلا في الزمن الحديث، وفي وقت بدأت تضيع فيه الأُصول، ويطغى السُّوقةُ على الأشراف، وصار كلُّ من احترف تجارة العطر يُسمَّى عطاراً، أمّا في الماضي فهو غير صحيح، فالنِّسبةُ إلى الحِرفة لا تحقُّ لأحدٍ من مُحترِفيها غير شيخ الحِرفة، وهذا يكون عادةً من الأشراف، وقد كان نقيبُ الأشراف رئيساً أعظمَ للصناعات، وشيخ مشايخ الحِرَف" وهو الذي يَعقِدُ العَهدَ والشَّدَّ لأهل الصنائع، ويُعيِّنُ المشايخ لأكثر من مئتي حرفة في دمشق ويفصِلُ في الخلافات، ويحسم المشاكل التي تقع بين أرباب الحرف[١٣].."

فإذا لقينا اليومَ مَنْ يُلقَّبُ بالعُبَجي، فلَقَبُه لا يشكِّلُ سبباً لإلحاقه بالأُسرة بعدما انتهى ذلك النظام القديم ... ولا شكَّ عندنا في ان السيد هاشم كان شيخَ الحِرفة في زمانه، فُلقِّب بالعبجي ونُسِبَ إليها، ثم اشتُهرت أُسرتُه باسم "آل هاشم العُبَجي"، وورث عنه

بعض أولاده هذه الشهرة .

أمّا قول من قال إن عليّاً وأهله أول من قدم الشام من الحجاز، فقولٌ لا يتفق وما حقّقناه في دراستنا، والأصحّ أن يُقال إنهم كانوا يتنقّلون بين الشام والحجاز، ربما للتجارة بالعباءات بعدما احترفها هاشمٌ أو مَن كانوا قبله، أو حنيناً إلى الأصول فهذا ما يفسّر لنا قول المؤرخ ابن تقي الدين بانتقال جماعة منهم إلى مكة، حيث أقاموا فيها واستوطنوها، وهو أمرٌ قلّما يقع لغريبٍ عن الحجاز، وعن مكة بالذات، فالغريبُ إذا قصد مكةَ فهو إمّا مجاورٌ، أو مناجرٌ عابرٌ لا يلبث أن يرجع من حيث أتى !

ثمّة دليلٌ آخر يمكن أن نصل إليه باستقراء حاشية المحقق على نصّ ابن طباطبا فقد عرفنا أن الجيل الذي يضمّ عادةً رجلاً وأباهُ وجدّهُ يقدّر بحوالي مئة سنة وكنا حقّقنا ولادة هاشم بن جعفر (ابن الطيار) نحو سنة (٢٧٥ هـ)، كما حقّقنا وجود السيد هاشم العُبيجي منتصف القرن الحادي عشر (١٠٥٠ هـ)، فإذا أجرينا القاعدة نفسها على مَن كانوا بين هذين الرجلين: هاشم بن جعفر وهاشم العبيجي، وجدنا تراتباً أو تعاقباً في السلالة وفق هذه القاعدة ممّا يجعلها سبيلاً

للدلالة على صحة النسب الذي حققناه، على أننا لا نقطع بعدُ بصحة ما بين هاشم بن جعفر وهاشم العبيجي قطعاً نهائياً، وإن كنا نجزم أو نكاد بصحة ما فوق هاشم بن جعفر وما دون هاشم العبيجي، فالأمر ما يزال بحاجة إلى دليل آخر...

ويحدونا إلى البحث مرة أخرى عن دليل جديد يساعدنا على القطع بصحة النسب الذي توصلنا إليه... وتذكرنا ما جاء في حاشية المحقق على كتاب ابن طباطبا عن وجود بيتين آخرين لهما النسب نفسه أحدهما بالقدس، وهذا لا سبيل إليه، والآخر في لبنان، وهذا يمكن البحث عنه، ولا سيما أن الحاشية تشير إلى مصاهرة بين آل هاشم وآل الفقيه الخطيب، وبدأنا نفتش عن أسرة بلبنان تنتسب إلى آل الفقيه الخطيب، وكان الأمر شاقاً اقتضانا جهداً كبيراً وعناءً شديداً ولكننا في خاتمة المطاف اهتدينا إلى ما كنا نحتاجه ونسأل عنه، وعرفنا أن في إقليم الخروب بجبل لبنان أسرة عريقة تنتسب إلى السلالة الهاشمية، كانت في القرن الماضي ما تزال تحمل ذلك اللقب، فلما جرى الإحصاء، حذفت كلمة الفقيه وأبقت على الخطيب.. فأرسلنا إلى بعض أبنائها، وهو باحث في التاريخ الإسلامي، وأطلعناه على ما نحن

فيه، فبعث الرجل إلينا بنسخة مُصوَّرة من مُجَّة نَسَبٍ تحتفظ بها أسرته، يعود نسخُها عن الأصل إلى سنة (١١٣٣ هـ)، وأخرى أصلية تعود إلى سنة (١٠٩٤هـ) فبدَّدت الشكَّ وثبَّتت اليقين، وحسمت الأمر الذي كنا فيه متقلبين[١٤].

وقد بادرنا إلى موازنة هذه الحجّة بما توصَّلنا إليه، ولا سيما ما جاء في كتاب ابن طباطبا وحاشية المحقق عليه، فوجدنا توافقاً بينهما كاد أن يكون تامّاً لولا أشياء بسيطة جداً.. فقد جاء في نسخة الحجّة أن السيد أحمد هو ابن حسن بن محمد ركن الدين بن مصطفى، بينما هو في الحاشية: أحمد بن حسن بن مصطفى بن محمد ركن الدين. وتوقَّفت الحجّة عند هاشم بن أحمد، جدّ آل هاشم بالحجاز والشام، أي في منتصف القرن الحادي عشر، بينما تجاوزت الحاشية ذلك إلى أبناء السيد هاشم العبيجي فذكرت من أبنائه كلاً من: عليّ بن هاشم وأسعد بن هاشم، وأخيرًا وفيما خلا هذا فالتشابه بين الوثيقتين يقع على كل ما جاء فيهما. غير أن نسخة آل الخطيب تضمنت أسماء عددٍ من نُقَباء الأشراف والعلماء الذين أمضوها وشهدوا لها بالصحة والثبوت في كل ما نصَّته من النسب الشريف المتَّصل بالدَّوحة النبوية المباركة...

ومع أن مجرَّدَ التوافق بين الوثيقتين يُعَدُّ دليلاً قاطعاً على سلامة وصواب ما خَلُصنا إليه من سلسلة النَّسَب، إلا أننا أردنا أن نُوفِّر مزيدًا من التحقيق التاريخي دفعاً لكل شبهةٍ، ومنعاً لأيَّة ريبةٍ أو شكّ، فوضَعْنا كلَّ الأسماء التي شاركت في إمضاءِ تلك الحجَّة مَوْضِعَ التحقُّق، للتثبُّتِ من وجود أصحابها، وزمانهم إن كانوا موجودين حقًّا، وللتأكد من صحَّة الأختام أو التوقيعات الواردة عليها.

ولجأنا إلى كتُب التراجم والأعلام العائدة للقرنين الحادي عشر والثاني عشر، لأن الحجَّة كُتبت أصلاً سنة (١٠٩٤هـ)، ثم نُسِخَت سنة (١١٣٣هـ)، واستعَنَّا بمعاجم الأعلام الكبيرة توفيراً للدِّقَّة. وبدأنا من ناسخ الحجَّة وناقلها على مِثال الأصل السيد محمد الخالدي الديري القدسي، فتبيَّنَ لنا أنه كان يتولَّى رياسةَ الكتابة في محكمة القدس، وهي وظيفةُ آبائِهِ وأجدادِه، مع العلم الوافر والخطِّ الحَسَن والنفس الكريمة، أصله من قريةِ الدَّيْر بنابلس، توفي سنة (١١٣٩هـ)، فالوثيقة إذن مكتوبة قبل وفاته بنحو ست سنوات في محكمة القدس، ومَمْهُورةٌ بخاتمه[١٥].

وانتقلنا إلى من صَدَرَتِ الحجّةُ عنه، وصادق على صحّتها، وقابلها على أصولها من أنساب السادة الأشراف، ونَظَرَ فيمن أمضاها من النقباء والعلماء، وهو السيد عبدالله بن محمد بن عبد القادر بن محمد، كان أبوه نقيباً للأشراف بحلب، وكذلك جدُّه، ويتّصلُ نسبهُ بالحسن المُثنّى بن الحسن السِّبْط، ويُعرف بابن قضيب البان وكان واحد عصره، صاحبَ فضلٍ وعلمٍ وشرف، وقد تصدَّر للقضاء والتدريس، وتولّى نقابة الأشراف بحلب، ثم مازال يسعى حتى أُعطيَ قضاءَ القدس والتفتيش على السادة الأشراف بالشام ومصر وسائر بلاد العرب، فالتزم التفتيش من حين دخوله حلب إلى دخوله القاهرة، ثم خرج منها حاجّاً، ورجع من طريق الشام فمات مقتولاً بحلب نحو سنة: (١٠٩٦هـ)، وهذا يعني أنه أصدر الحجّة إلى آل الخطيب قبيل وفاته بنحو سنتين، ولعلَّ ذلك كان في طريق عودته من مكة المكرمة[١٦]...

ثم تحقّقْنا من أن السيد محمد بن حسن بن حمزة الشهير بابن عجلان (١٠٣٦ ـ ١٠٩٦) هو من بني أبي البشائر محمد نزيل دمشق ونقيبها في

نحو القرن التاسع الهجري وهو ابن عجلان المصري بن علي ويتصل نسبه بالإمام جعفر الصادق ، أي أنهم كانوا بمصر وقدموا الشام، فلُقّب جدّهم عجلانُ بالمصري ، وابنه أبو البشائر محمد بن زبل دمشق ، ويُوافق قدومهم إلى الشام مَقْدَم بني هاشم الجواد من جعفر الفقيه جدّ آل هاشم العبيجي[17]...

أمّا نقيبُ الأشراف بدمشق عبد الكريم بن محمد (١٠٥١-١١١٨هـ) الشهير بابن حمزة ،[18] وأخوه إبراهيمُ بن محمد (١٠٥٤-١١٢٠) النقيب بمصر وكذلك بالشام[19]، فهما من نسل اسماعيل بن جعفر الصادق ، أبناء عمومة بني العجلان. كما تأكّدنا من وجود سائر النقباء والعلماء الآخرين عبدالله الجعفري المتوفى سنة (١١٢٠) نقيب نابلس[20] ، وعلي الكيلاني (١٠٤٠-١١١٣) نقيب حمص وحماه[21] ، ومصطفى الجعفري المتوفى سنة (١١١٥) نقيب نابلس[22] ، وعلي بن ابراهيم العمادي (١٠٤٨-١١١٧) مفتي الحنفية بدمشق[23] ، ومصطفى بن فتح الله المكي المتوفى (١١٢٣) الحمويّ الأصل ، وكان مقيماً بمكة وعالماً بتراجم الرجال . والمستندات التي تُثبتُ ذلك كلّه أحقّقناها بآخر هذه الدراسة .

وهكذا يتبيَّنُ لنا أن جميع أولئك الذين اشتركوا في التوقيع على حُجَّة النسب كانوا موجودين حقّاً، وأن الذين ترجَموا لهم من كبار علماء التراجم أمثال المُرادي والمُحبّي وتقي الدين والزركلي وغيرهم وهو دليلُ سلامة الوثيقة وصدق ما جاء فيها ...

وإذا نظرنا في أزمنة وجودهم كذلك، لاحظنا أنها تتَّفِقُ وتاريخ كتابة الحُجَّة، وقد كان سنة (١٠٩٤)، فكل واحد منهم كان في سنٍّ تؤهِّلُه للقيام بعمله، وللنظر أيضاً في مثل هذا الأمر من أمور النسب، الذي يحتاج دِرايةً وخبرةً وسِنّاً، فأصغرهم كان في الأربعين وهذا دليلُ صِحَّة يزيدُه رسوخاً وبياناً أن الحُجَّة لم تأتِ على ذِكْر وَلَدَيِ السيد هاشم العبجي: عليٍّ وأسعد، إذ كانا كما قدَّرنا بين الخامسة والعاشرة، فلمَّا نُسِخَتْ عن هذه الوثيقة، حُجَّةُ آل الخطيب نُزَلاء جبل لبنان، في محكمة القدس سنة (١١٣٣) أُبقيت على الأمر كما كان، ثم جاء العالمُ المحقِّقُ محمد السفَّاريني النابلسي (١١١٤-١١٨٨)، ويبدو أنه كان علم بها حينما رحل إلى دمشق، أو كان يُحقِّق في جانب من جوانبها، فدوَّنها في مخطوطةٍ، وزاد عليها أسماء الأبناء الذين

عاصَرُوهُ أو عَرَفهم خلال تنقُّله ورحلته في طلب العلم إلى الشام، وربما كان قد تلقَّى العلم على أحدهم أو بصحبة بعضهم، ثم نقلها إلى آل الخطيب بالقدس فأضافوها إلى نسختهم التي نقل عنها فيما بعد الشيخ محمد نصّار، وعلَّق بها في حاشيته على كتاب ابن طباطبا وأشار إلى أنها مخطوطة بيد العالم المحقق محمد أبي العون النابلسي سنة (١١٤٥)، فإذا تذكرنا أن النابلسي وُلد سنة (١١١٤)، تبيَّن لنا أنه كان في نحو الحادية والثلاثين من عمره لمَّا كتبها، أي أنه كان قد استوفى علومه في الشام وقتئذٍ وعاد منها إلى القدس، وهذا دليل صحة أيضاً.

ولله نحسبُ بعد كلِّ ما قدَّمناهُ، إلا أننا بلَغْنا في التوثيق أقصى الغاية، واستوفَيْنا من الأدِلَّة أوضَحَها دلالةً، وأقواها برهاناً على انتماء "آل هاشم" إلى الدَّوْحَة النبويَّة المباركة، من طريق الإمام علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء رضي الله عنهما. وكل ما نرجوه من أبنائنا وحَفَدَتنا أن يحافظوا على شَرَف أُصولهم وسيادة جُدودهم، وأن يتعهدوا سلسلة النسب التي انتظمت بهذا البحث مُحكَمَةَ الحلقات، كما تعهَّدناها بالرعاية والعناية والحفظ. والحمد لله رب العالمين.

نسابة مستخرجة من أصول أنساب السادة الأشراف بني هاشم
لحجة بنوية السيد آل العريضي بن إدريس جعفر الصادق
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين وبعد
فهذه نسبة شريفة نقلت من صحيفة نسب السيد الشريف أحمد بن
حسن آل الشريف الخطيب الحسيني بجبل لبنان وقد نقلت له في
عين الفاطمة والدلائل الباطنية وشهد له العلماء النقباء والأشراف
بديار مصر والشام والحجاز وطوائف كذا بين من دلالة الحبل الشريف
الفقيه بن هاشم الجواد بن أحمد بن محمد أبي القاسم بن سليمان بن
علي نور الدين بن حمزة بن الحسن شرف الدين بن علي بن أبي
يحيى الفقيه بن القاسم بن عبد الله بن هاشم الأطهر بن محمد الشاعر
بن عيسى بن محمد بن هاشم بن جعفر الأمير بابن الطيان بن علي بن
الذي خطت عن نقابة الأشراف بالمدينة والبدء السيد علي العريضي
المتوفى سنة عشر وثلاثمائة وهو من الأهرام جمع الصابحا بن محمد
الدين بن علي بن عبد الله بن الحسن بن الإمام وفاطمة الزهراء
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
وكان السيد النقيب محمد بن عيسى الحسيني هاجر من المدينة
ثم هاجر السيد أحمد بن عيسى بن محمد بن علي العريضي في نحو
سبعين من أهله متجهاً طريق الشام إلى المدينة فلما وصلها
عشرة ثلاثمائة ثم قصد من وقت سنة
بها وكان فيها
والغرب وها

حجة نسب آل الخطيب بجبل لبنان- (١١٣٣)

نسخة مثال الأصل الذي استخرج منه أنساب
السادة الأشراف ذوي الشجرة النبوية المباركة
بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
وبعد، فهذه نسبة شريفة نقلت من صحيفة
نسب السيد الشريف الحسيب النسيب العالم
بالله تعالى العلم الفاضل السيد أحمد بن محمد بن
أبي الفقيه الخطيب الحسيني نزيل جبل لبنان
وقد ثبتت لدينا بالبراهين القاطعة والدلائل
الساطعة وشهادة العلماء ونقباء الأشراف
كديار مصر والشام والحجاز وكلها تؤكد أنه من سلالة
السيد الشريف جعفر الفقيه بن هاشم الجواد بن أحمد
بن محمد أبي القاسم بن سليمان بن علي نور الدين
بن حمزة بن الحسن بن سرور الدين بن علي بن الحسين
بن يحيى الفقيه أبي القاسم بن عبد الله بن هاشم بن
الأصغر بن جعفر الشامي بن علي بن محمد بن هاشم بن
جعفر الشهير بابن الطيار بن علي بن زين الدين
خلف على نقابة الأشراف بالمدينة والده السيد علي

تحقيق نسب السادة الأشراف آل هاشم

١ ـ الأمين العام لرابطة آل البيت: نقرل هذا النسب الشريف لا ريب فيه ولا شك يعتريه، وصح عندنا نسبهم.

٢ ـ نقابة السادة الأشراف في الجمهورية العربية السورية: بعد التدقيق والتحقيق تبيّن لنا أنه نسب صحيح، ثابت لا شك فيه.

٣ ـ جمعية أصدقاء دمشق اللجنة العلمية لتوثيق الأنساب: ثبت لدينا بالدليل القطعي صحة هذا النسب الشريف، وهو نسب قد حوى صفة التبرت والتواتر والشهرة.

٤ ـ نقيب أشراف محافظة العاصمة الجمهورية العربية السورية: فقد أطلعت على هذا النسب للسادة الأشراف آل هاشم الحسيني، فوجدته نسب صحيح لا شك فيه.

٥ ـ جمعية الأشراف الجمهورية اللبنانية: وبعد تصفحه والتدقيق فيه تبيّن لنا أن نسب السادة آل هاشم الشهير بالمبحي نسب صحيح ثابت لا شك فيه ولا غبار عليه.

٦ ـ نقابة السادة الأشراف آل البيت بالجمهورية العراقية: السادة آل هاشم سادة أجلاء لا غبار على نسبهم.

أما بخصوص الوثائق والمراجع فتتلخص في:

١ ـ جمهرة أنساب العرب: لابن حزم ص٥٩ ـ ٦٠.

٢ ـ شمس الظهيرة: للسيد الشريف محمد شهاب ج١ ص٤٧ ـ ٤٨، ٥٥.

٣ ـ تاج العروس: محمد مرتضى الزبيدي ص٤٤٦.

٤ ـ أبناء الإمام في مصر والشام: الشريف بن طباطبا ص١٢٣ ـ ١٢٤.

٥ ـ منتخبات التواريخ لدمشق: محمد أديب آل تقي الدين الحسيني ص٩٠٠.

٦ ـ سلك الدرر: ترجمة المرادي الأعلام ١١٨/٦، ١٠٩/٤ ـ ١١٠.

٧ ـ الوفا في تراجم أهل الوفا: صلاح الدين المنداوي نقيب الأشراف بصيدا.

تعليق: تم اختيار بعض الجهات التي وثقت نسب السادة آل هاشم علماً أن نسخ من صورتها شهادات توثيق النسب لدى المؤلف اختصاراً لعدم الإطالة، وكذلك بالنسبة للمراجع.

قاسم سعيد قاسم

بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم الأستاذ [illegible] المحترم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

حيث أنني لم أتم بعد دراسة [illegible] والموقف المناسب الذي كنت من البعد الدقيق الذي استشعرته لم يسعفني الوقت الكافي لإنهاء ذلك حتى استشعرت ما استشعرته من وضوح في الصورة وما أستحصل عليه من قناعة لهذا الموضوع الشائك

وبإذن الله تعالى فإنني وضعتكم بالمقام الأول من [illegible] وقبل ذلك أحد هذه الأسباب وبعضها أظنكم على علم بها، أسأل الله العلي القدير أن يجزيكم خير الجزاء وذلك أنكم سوف تقدمون بحثاً [illegible] مجلة هدية عن دراسة [illegible] وطريقتها فإننا نتشرف بأنه تقرون بدراستنا إضافة ساطعة جزءاً بسيطاً من محبتكم الذي تقدمون بأعدادها جزاكم الله خير الجزاء

وفقكم الله وسدد على الطريق

أخوكم

[illegible]

الرياض [illegible]

١٤٢٦ شوال

٢٠٠٥ نوفمبر

قاسم سعيد قاسم

ص.ب ٢٥٠٠ جدة ٢١٤٥١ - ت مكتب: ٦٥٣١٦٨٠ - فاكس: ٦٥١٩١٦٨ - جدة - المملكة العربية السعودية

الباب الثاني
اصطلاحات ورموز وإشارات النسابين

ان علم الأنساب من أجلّ العلوم قدراً (علم فاضل) وقد ذكر النسابون فيه ألفازاً لا يهتدى اليها الا من طالت دراسته للأنساب. وتداولوا في كتبهم اصطلاحات خاصة، واشتركت في استعمالها مصنّفو المشجرات والمبسوطات. وقد يجهل معانيها من لا معرفة له بهذا العلم، وايرادها ضرورة لمن يراجع كتب الأنساب، ومنها قولهم:

١ ـ صحيح النسب:

وهو الذي ثبت نسبه عند النقابة بالشهادة وقويل بنسخة الأصل سواء كانت مشجرة أو مبسوط أو وثيقة جميعها تكون موثقة. ونص عليها بإجماع النسابين والعلماء: بالأمانة والصلاح والفضل وكمال العقل وطهارة المولد.

٢ ـ مقبول النسب:

وهو الذي ثبت نسبه عند بعض النسابين وانكره بعض، ولكن أقام صاحبه البينة الشرعية بشاهدين عدلين، فهو مقبول من جهة البيّنة الشرعية. فحينئذ لا يلتفت الى خط نقابة لم يكن منصوصاً عليه من بعض مشايخ النسابين ان نفى أو ألصق. فهو مقبول من جهة البيّنة ولكن لا تساوى مرتبته بمرتبة (صحيح النسب) في الاعتبار لمن اتفق عليه اجماع النسابين، ولا يرجع لقوله.

٣ ـ مشهور النسب:

وهو الذي اشتهر بالسيادة ولم يعرف نسبه، فحكمه عند النسابين مشهور، وعند العامة مجهول في النسب بخلاف بعضهم.

٤ ـ مردود النسب:

هو الذي ادعى نسباً ولم يعترف به من انتهى اليهم، وأشاعوا بطلان دعواه. فصار حكمه

عند النسّابة أنه مردود النسب خارج عن البيت الشريف[1].

وأما ما ذكر في موسوعة المفضّل: فإن للأنساب درجات تتراوح بين الصحة والوضع، وقد قسمها علماء الأنساب القدامى الى:

أولاً: النسب الصحيح:

هو النسب الذي يستحيل علمياً أن يطلقه التزوير أو التحريف، وذلك يتحقق باشتهاره تاريخياً بالتواتر الذي لا يقبل الشك مثل: أنساب العلّام الذين توارثوا العلم منذ مئات السنين، وكثيرون من الأسر ممن اشتهر نسبها عبر التاريخ بين الناس، وتواتر عبر الأجيال بحيث يستحيل أن يكون مزوراً.

ثانياً: النسب المقبول القوي:

هو النسب الثابت بالمراجع التاريخية ووثائق الأنساب، ولم يقدح فيه باختلاف أو طعن في التسلسل، أو بعيب علمي كطول السلسلة أو قصرها عن المقدار العلمي.

ثالثاً: النسب المقبول الضعيف:

هو النسب الثابت بالمراجع والوثائق الا أنه قد جرى بعض الأخطاء مثل: طول السلسلة أو قصرها عن المقدار العلمي الذي قد ينجم عن سوء النقل أثناء الكتابة، أو ضعف الذاكرة، أو النسب الذي لحقته بعثرة في الأسماء كتقديم اسم على آخر متقدم عنه. وهذا النوع يستطيع معالجة أخطائه بالتحقيق العلمي.

رابعاً: النسب المردود:

هو النسب المطعون في صحته بنص المراجع أو الوثائق على نفي الأعقاب عن الفرع المنتسب اليه، أو غير ذلك من قيام الأدلة والبراهين التاريخية على نفيه مطلقاً[2].

٥ ـ في صح:

ذهب النسابون في تفسير هذا المصطلح الى مذاهب في كلمات تداولها النسابون في كتبهم تتلخص في:

---

(١) «عمدة الطالب في نسب آل أبي طالب، في بيان اصطلاحات النسّابة»: الكمالية، ص٤٤٩، المصرية، ص٢٩٤، اللبنانية، ص٨، الأردنية، ص٣٣٧، «تحفة الأزهار وزلال الأنهار»، ص٣٣.

(٢) «موسوعة المفضّل في أنساب السادة والأشراف»: الشريف ماجد صلاح الدين حسن ٩/١ ـ ١٠.

أ . بانه اشارة الى أن ما قبله نسب ممكن الثبوت الا أنه لم يثبت فهو موقوف على الثبوت. وحكي هذا عن شيوخ النسب واقطاب الفن كالشيخ أبي الحسن العمري، وشيخ الشرف العبيدلي، والشيخ أبي عبدالله بن طباطبا، فإنهم نصوا على ذلك في عدة مواضع من كتبهم[1].

ب . اذا لم يعرفوا الرجل معقب أم لا كتبوا تحته (في صح)، ومنها أنه اذا كتب في عرض الاسم فلا يخلو اما أن تكون قبله أو بعده أو فوقه. فالاول يدل على الشك في اتصال ولده به، والثاني على أن الشك في اتصاله به، والثالث لدفع وهم النكران اذا كان الاب باسم ابنه[2].

ج . ومنهم من فسره بانه كناية عن الانقطاع الكلي وعدم الثبوت مستدلين بان (في) حرف و(صح) فعل والحرف لا يدخل على الفعل. وحكي هذا عن النسابة أبي المظفر محمد الشاعر ابن الاشرف الارغسي ورده من تاخر عنه بانه تعمل لا يصح والقول به خطا، لان ما يمكن ثبوته يدفع ويقال انه دليل على عدم الثبوت.

د . ومنهم من فسره بانه طعن خفي يدل على أن النسب المعقب بهذا المصطلح اما مستعار واما موقوف واما مستلحق واما فيه نظر، وفي جميع ذلك يكون الامر موقوفاً يجب أن يصحح ولا يحكم بصحة النسب الا باقامة البيّنة الشرعية. وذهب الى هذا النسابة أبو الحسن البيهقي في «اللباب».

هـ . ومنهم من فسره بانه مصطلح يكتب لمن يظهر في نسبه غمز وكان اتصاله بشهادة الشهود ولم توجد له في المبسوطات والمشجرات دلالة عليه فيشير الناسب اليه بقوله: هو عندي (في صح) وعلل بما سبق نقله عن الشريف بن الارغس النسابة. (فقرة ج)[3].

و . ومثل انه ذكر (في صح) اشارة الى الانقطاع الكلي. فإذا قالوا فلان (في صح) كان ذلك اشارة الى أنهم لا يتصلون، وهذا سهوٌ وقبيح. وقد صرح الشريف أبو عبدالله الحسين بن طباطبا وغيره من النسابين أن (في صح) عبارة عن اختلاف الصحة، فإذا قالوا فلان (في صح) نعمناه ممكن أن يكون في كذلك فإن اقام البيّنة على ما يدّعيه كان صحيحاً. وكلام العمري في كتاب «المجدي» صريح فيما ذكرناه، فإنه يذكر (في صح) الا ما كان الثبوت في مواضيع كثيرة، ولا يحتمل غير ذلك الى امثال ذلك[4].

---

(١) «منتقلة الطالبية» (مصطلحات النسّابين)، ص٢٦ ـ ٣٠.

(٢) «عمدة الطالب» (اصطلاحات النسّابة)، ص٤٥٠، النسخة الكمالية واللبنانية.

(٣) «تحفة الأزهار وزلال الأنهار»، ص٣٣ ـ ٣٤، «سر السلسلة العلوية»، ص١٠٠.

(٤) «عمدة الطالب في نسب آل أبي طالب»، نص: ما أورده الشريف بن عنبة (مخطوط).

٦ ـ في نسب القطع:

هو الذي انقطع نسبه عن الاتصال وان كان من قبل مشهوراً، كما اذا كان في صقع بعيد ولم يرد له خبر ولا يعرف له عند النسابين أثر ويتعسر تحقيق حالهم. وزعم النسابة الشريف الأنطسي أنه كناية عن عدم صحة النسب، وهو خلاف اجماع النسابين.

٧ ـ ينظر حاله:

هو الذي يشك النسابون في اتصاله بسلسلة النسب.

٨ ـ فيه نظر:

هو الذي لم يتفق النسابون على اتصاله.

٩ ـ أعلمه فلان النسّابة:

الذي توقف في اثباته ولم يجزم بصحة اتصاله فجعل على اسمه علامة[1].

فإذا رأى القارئ في كتاب نسب ما: (أعلمه فلان النسّابة أو عليه علامة) فإلى هذه الرموز والإشارات يشيرون وتنقسم الى قسمين:

القسم الأول: (رموز النسابين):

١ ـ معقب: هو الذي صح عقبه، وأقوى منه في انحصار العقب قولهم: العقب من فلان أو عقبه من فلان، بخلاف قولهم: أعقب من فلان فإنه ليس بمنحصر فيه لجواز أن يكون عقب للأب من غيره.

٢ ـ أولد: مكان أعقب وهما بمعنى واحد.

٣ ـ وحده: هو الذي لا يكون لأبيه سواه.

٤ ـ عريق: هو الذي ولد من علويين، وكلما زاد في ذلك في آبائه كان أعرق.

٥ ـ درج: هو الذي لم يكن له ولد.

٦ ـ حجب: اذا كان دارجاً أي حجب أن يرثه أولاده.

٧ ـ انقرض: اذا كان لم يبق له عقب الا من البنات.

---

(١) «بعض اصطلاحات النسّابة في كتاب سرّ السلسلة العلوية»، ص١٠٢.

٨ ـ مكثر: هو الذي كان في عقبه كثرة.

٩ ـ تذيلوا: كثر عقبهم أي انه طال ذيلهم.

١٠ ـ مقل: له بقية قليلة من عقبه.

١١ ـ لا بقية له: فإنهم يريدون انه لا ولد له بالاثر أو كان له بقية وهلكوا.

١٢ ـ مذيل: هو الذي طال عقبه وتسلسل نسبه.

١٣ ـ تعدد أو تعيد: أي أصغر الأولاد، ويعبرون بذلك عن أقرب الرجال الى الجد الأعلى بقلة الوسائط، وهو عند العرب مذموم لطول عمره بالسلامة من القتل، وذلك يدل على عدم الشجاعة.

١٤ ـ العقدد: ولد الولد.

١٥ ـ مطعون: هو الذي طعن النسابون في نسبه، فإذا اختلفوا فيه لم يقطع خط اتصاله في المشجر بل يذكر ما قيل فيه من الطعن وغيره، ويؤيد النتابة الراجع لديه في ذلك، فإذا لم يختلفوا فيه قطع خطه. وللقطع مراتب مختلفة متفاوتة توضع في القسم الثاني (اشارات النسابين).

١٦ ـ يحقق: يكتب لمن شك في اتصال نسبه.

١٧ ـ دعي أو من الادعياء: هو الذي يلصق نسبه برجل وليس هو من ذريته. بل هو اما أن يكون قد تبناه أو هو من رجل آخر غيره.

١٨ ـ أُسقط: بضم الهمزة فإنهم يريدون انه أُسقط من العلويين لعدم اتصاله بهم أو (لسوء فعله)[1].

١٩ ـ ساقط: اذا كان الشخص يفعل القبائح ويتظاهر بها كتبوا تحت اسمه انه (ساقط أو خمري أو زان أو متهتم).

٢٠ ـ يتعاطى مذهب الاحداث: فإنه اشارة الى انه يفعل الفواحش أيام الصبوة والصداقة.

٢١ ـ ممتع بكذا: أي مصاب به.

٢٢ ـ ممتع: ولم ينسبوه الى شيء فهو اشارة الى انه رغيد العيش بما لا يهتم.

٢٣ ـ يقال عنه: اذا شنع على الرجل بما لا يتحققه الناس.

---

(١) المرجع السابق ص٢٠٣.

٢٤ ـ أصلحه الله: اذا كانت حاله غير مرضية.

٢٥ ـ لم يذكره أحد من المشايخ: اذا شك في نسبه.

٢٦ ـ فيه: اذا اشتبه على الناسب اسم الرجل اذا سمي باسمين غلب على ظنه صحة أحدهما وان الآخر مستغنى عنه، وقد يكون ذلك الى ان فيه شكاً.

٢٧ ـ يحتاج: فإنه اشارة الى أنه يحتاج الى تحقيق لأنه ما ثبت نسبه.

٢٨ ـ نسب مفتعل: أي لا حقيقة له موضوع على غير أصل.

٢٩ ـ صاحب حديث: أي راوي الحديث بفلان.

٣٠ ـ فيه حديث: فإنه طعن في نسبه.

٣١ ـ له حديث: أي في نسبه.

٣٢ ـ مغلط: اذا كان الرجل مضطرب في أمور دينه ودنياه، أي انه ليس على طريقة واحدة.

٣٣ ـ فيه أو فيهم: فإنه اشارة الى أن فيهم كلام.

٣٤ ـ نسأل عنه: اذا لم يثبت نسبه على الوجه المرضي.

٣٥ ـ راه: اذا لم يراه فلان اشارة انه لم يراه.

٣٦ ـ فيه نظر: اذا لم يقفوا على اتصال نسبه، ولم يتفق النسابون على ذلك.

٣٧ ـ أعلمه فلان النسابة: أي توقف في اثبات نسبه ولم يجزم بصحة اتصاله.

٣٨ ـ الناقلة: كثير ما ترد في كتب الانساب جملة: (ان بالشام من ناقلة اليمن فلان) ونحو هذا، والمراد به أن المترجم له كان من اهل البلد الثاني ثم انتقل الى البلد الاول.

٣٩ ـ النازلة: والمراد به ان المترجم له كان: (نازلاً بالشام وانتقل الى اليمن)، وكان اللفظ ماخوذ من قول العرب في النواتل: (القبائل التي تنقل من قوم الى قوم)، وقياساً عليه النوازل: (القبائل التي تنزل على قوم ثم ترحل عنهم).

٤٠ ـ أمه أم ولد: فإنهم يريدون ان أمه جارية، وكذا قولهم: (مناة) أو (سبية)، واذا ارتفع الملك عنها قالوا: (مولدة)، وقد يقولون: (عتاقة فلان)، وقد يقولون: (ذات يمين) اشارة الى قوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَلَّا تَعُولُوا﴾[1] الآية.

---

(١) سورة النساء: الآية ٣.

٤١ ـ هو لغير رشدة: اذا ولد من نكاح فاسد.

٤٢ ـ هذا ولد رشدة: اذا ولد من نكاح صحيح.

٤٣ ـ فلان القبيلة أو فلان البطن: اذا نسب الرجل الى أجداد أجداده وكان فيهم من سميت به تلك القبيلة باسمه، فيكتفى بذلك عمن فوقه.

٤٤ ـ صرّ: اذا كان يحب أعمال الخير والزهد وترك الدنيا.

القسم الثاني: (إشارات النسابين):

١ ـ أعلمه فلان النسّابة: أي توقف في أثباته ولم يجزم بصحة اتصاله، نجعل على اسمه علامة أو اشارة.

٢ ـ عليه علامة: قد يكون علامة: (×) الضرب على الاسم اذا كان غلطاً، والفرق يعرف بالف: (ابن)، وكذا اذا كتبوا هذه العلامة: (تنصر) فانه اشارة الى الشك في الشك، وقد تكون علامة على الاتصال اذا جعلوها على خط: (ابن) هكذا: ابن (صر).

٣ ـ (ك): اشارة توضع على اسم من مات كبيراً.

٤ ـ (ط): توضع على اسم من مات صغيراً.

٥ ـ (غ): توضع لمن فيه (غمز)، والغمز أهون من الطعن.

٦ ـ (و): توضع اذا شك الناسب في نسب الشخص وفي اتصاله بابيه.

٧ ـ (ن): توضع الى انه مطعون في نسبه.

٨ ـ (ق): توضع اذا كان فيه قولان، وقد يصرحون به اشارة الى انه مطعون في اتصاله.

٩ ـ (ض): توضع لمن كان له عقب وانقرض.

١٠ ـ (ث): توضع للذي لم يكن له سوى بنات أو لم يذكر له غيرهن من الولد.

١١ ـ (غ.ص): توضع على الاسم تفيد الغمز في صاحبه.

١٢ ـ (ب.ن): توضع في اتصال الاسم بمن قبله، وتفيد معنى الشك أو عدم الثبوت، وذلك بتنقيط الخط الواصل بين الباء (ب) وبين النون (ن) ولم يخطوه متصلاً اشعاراً منهم بانه في الاتصال.

١٣ ـ (ر.ج): توضع اذا كان لا ولد له.

١٤ ـ (ر.ع): توضع اذا كان معقب ولا يحضرهم عقبه.

١٥ ـ (ح خ ك نيه): توضع من قبل الناسب على الاسم بمعنى أنه مطعون أو صاحب حديث، فيه حديث، له حديث أي في نسبه: (نك) شك قوي، (ضك) شك ضعيف، (ك) شك مطلق. وإذا أورد الشخص النسب بروايتين جعلوا أصل الخطين بالسواد والآخر بالحمرة، وقد يكتبون على الضعيفة (خ) بعني نسخه.

١٦ ـ (في صح): اذا كتب في عرض الاسم فلا يخلو اما أن يكون قبله أو بعده أو فوقه. فالاول يدل على أن الشك في اتصال والده، والثاني على الشك في اتصاله به، والثالث لرفع وهم التكرار اذا كان الاب باسم ابنه. وقد يجعلون عوضاً عن (صح) بالحمرة دائرة (ه). وقد يعبرون عمن لم يتحققوا اتصاله بقولهم هو: (في صح)، وكذا اذا قالوا: (صح) عند فلان النسابة فإنه اشارة الى أنه لم يتحقق عنده اتصاله.

١٧ ـ (ريد): توضع داخل دائرة على الاسم فإنه اشارة الى أن ذلك الاسم رفع اليه من لا يثق به.

١٨ ـ (حس زيد): توضع اذا شكوا في اتصال الرجل كتبوا على خط اتصاله، واذا لم يثبت اتصال شخص كتبوا بينه وبين الخط بالحمرة أو غيرها هكذا: (حسن زيد).

١٩ ـ (حس يحتاج من): توضع اذا كان القول فيه وفي ابنه وأبيه كتبوا بينه وبين الخط بالحمرة: (ابن)، وكذا اذا كتبوا بينه وبين الخط: (به).

٢٠ ـ (به زيد به): توضع اذا شكوا في اتصال رجل جعلوا من فوقه نقطاً من الذي قبله الى الذي بعده. وربما جعلوا النقطة على الخط: (به)، وربما جعلوا فوق خط آخر ونقطوه هكذا: (به به). وأقوى منه قطع الخط ووصله بالحمرة، وقد يجعلون الخط متصلة وفيها دائرة بالحمرة هكذا: (ببن). وقد يخلون موضع الاسم المشكوك ويدبرون على الموضع الخالي هكذا: (به به) وقد يخلون الموضع عن الخط هكذا: (زيد بن). واذا قطعوا: (بن) بالنقط دلّ على أن به طعناً وكلما كثُر النقط قوي الطعن هكذا: (و...ن)، وأقوى منه أن يقطعها ويخلي طرفيها ويجعل أحد الطرفين أعلى من الآخر هكذا: (ر بر ر بن) بحيث لو وصل نعلم ذلك وهذا أقوى الطعن والقطع.

معلومة

هناك الفاظ ورموز يستعملها علماء النسب في كتبهم في اثبات الانساب والثناء عليها كقولهم: (أعقب، وله عقب، وفيه البقية، وله نبل، وله ذرية، وله أعقاب وأولاد). ويعدون هذه أعلى مرتبة في التزكية لوضوح النسب.

وأوسطها مرتبة في تزكية النسب قولهم: (له عدد، وله ذنب جم، وعقبه جم غفير).

وأدناها مرتبة في تزكية النسب قولهم: (نسب صحيح صريح لا شك فيه، ولا ريب فيه، ولا غبار عليه)، وانما صارت هذه أدنى المراتب لان النسب احتاج الى تصريح بصحته والشهادة بسلامته.

كما أن لهم ألفاظاً تشعر بالمدح والقدح في الانساب كقولهم: (وهو ذو أثر[1]، ومرجى[2]، والدَّعِي[3]، ودنيم[4]). وهذه الالفاظ تجري مجرى الجرح والتعديل عند الرواة[5].

---

(١) أي ما يدري أين أصله ولا ما أصله، «لسان العرب» ١٩/١.

(٢) الخلط أو غصن له شعب قصار قد التبست. «لسان العرب» ٤٦١/٣.

(٣) الدَّعِيّ: وهو الرجل المستلحق في قوم ليس منهم. «مختار الصحاح»، ص٢٩٨.

(٤) الرجل الساقط المهين الرذل. «لسان العرب» ٣٨٦/٣.

(٥) نقل من عمدة الطالب في أنسب آل أبي طالب (مصطلحات النسابين)، ومن «تحفة الأزهار وزلال الأنهار»، ص٣٣ ـ ٣٧، وكتاب «سر السلسلة العلوية»، ص١٠٠.